«المفتاح» و «يوم الارض» و «غصن الزيتون». كما شاركت «صامد» في انتاج فيلم عن المستوطنات الاسرائيلية في الوطن المحتل وفيلم آخر عن صمود الفلسطينيين في الاراضي المحتلة. وتخطط «صامد» لانتاج افلام سينمائية. وتنوي الدخول في مجال الانتاج التلفزيوني حول الاوجه الثقافية للقضية الفلسطينية.

تعتبر علاقات م.ت.ف. على الصعيد الاقتصادي الدولي ضمن حدود نشاطات «صامد». وقد صرح الرئيس عرفات بأن «صامد تتولى، وبقرار من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، مسألة تطوير العلاقات الاقتصادية بين منظمة التحرير الفلسطينية والدول الصديقة، في كثير من بلدان العالم الثالث»[٥٣]. ومنذ اتخاذ هذا القرار، تفاوضت «صامد» وصادقت على عدد من اتفاقيات التعاون الاقتصادي والفني مع دول اخرى. فمثلاً، وقعت على اتفاقيات مع مالي وتنزانيا وجمهورية المانيا الديمقراطية وبولندا والمجر، الامر الذي تعتبره «صامد» ذاتها انه يشكل، بحد ذاته، سابقة في العلاقات الاقتصادية الدولية[٥٤]. ولدى توقيع «صامد» على الاتفاق الفني والاقتصادي مع جمهورية المانيا الديمقراطية، عبَّر وزير التجارة الالماني الديمقراطي عن ذلك بوضوح، بقوله: «انه لم يسبق لحكومتي، او لأي حكومة اخرى، ان ابرمت اتفاقية على هذا المستوى مع حركة تحرر وطني. الا اننا ندرك مغزى ابرام هذه الاتفاقية الآن. نحن نعلم مع من نوقع هذه الاتفاقية، ولماذا نوقعها. نحن نوقع مع منظمة التحرير الفلسطينية ونريد ان ننقل اعترافنا بها من القضية السياسية الى الارض»[٥٥].

كما تعترف دول اشتراكية اخرى بهذه الخصوصية والاهمية المرتبطة بالتوقيع على اتفاقيات للتعاون التجاري والاقتصادي والفني مع م.ت.ف.

ولا يؤكد النجاح في عقد مثل هذه الاتفاقيات مع م.ت.ف. اهمية «صامد» والثقة بها كشريك فعال يمكن الاعتماد عليه فحسب، بل يشير، ايضاً، بوضوح، الى الدعم الذي تتلقاه م.ت.ف. على الصعيد الدولي، خاصة وان العديد من هذه الاتفاقيات جاء عند نقاط تحول هامة في تاريخ منظمة التحرير المتأخر.

ووقعت المجر على اتفاق مماثل في أواخر تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٣، عندما تعرضت قيادة منظمة التحرير الشرعية المنتخبة، برئاسة ياسر عرفات، لهجوم عسكري شديد، بهدف ارغامها على مغادرة مدينة طرابلس اللبنانية الشمالية. ووقعت بولندا على اتفاق آخر في اعقاب اختتام دورة المجلس الوطني الفلسطيني السابعة عشرة المنعقدة في العاصمة الاردنية في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٤. وكان هذا موضع جدال طويل اثاره اعداء القرار الفلسطيني المستقل الذي اؤتمنت عليه منظمة التحرير الفلسطينية. ولاقرار مثل هذه الاتفاقيات تعليل واحد فقط، هو التضامن مع كفاح الشعب الفلسطيني بقيادة م.ت.ف.

السلطة القضائية

بما ان السلطة القضائية تمثل جزءاً هاماً من اي مجتمع متحضر، فان هذا ينطبق، ايضاً، على المجتمع الفلسطيني. وفيما يستطيع القضاء في دول اخرى العمل دون مضايقات وفي جو ديمقراطي، لم يسمح بذلك للشعب الفلسطيني ولا لـ م.ت.ف. لمدة طويلة، بكل أسف. فلم يواز تطوير هذا الفرع، من بنية الدولة لمنظمة التحرير، تطوير مؤسسات المنظمة الاخرى، نظراً لخصوصية الاوضاع الفلسطينية. واينما يقيم الشعب الفلسطيني، يخضع لقضاء غير فلسطيني. ففي ظل الاحتلال، يمثل الفلسطينيون امام محاكم يطبق فيها النظام القضائي الاسرائيلي، او الاردني. وخارج الاراضي المحتلة يخضع الفلسطينيون لسلطة الانظمة القضائية للدول العربية المضيفة التي يقيمون فيها.